

تحرك عاجل

اعتقال ناشطة بمعزل عن العالم الخارجي

تحتجز السلطات اليمنية بمعزل عن العالم الخارجي منذ 8 نوفمبر/تشرين الثاني زهرة صالح، الناشطة في الحراك الجنوبي في اليمن. وهي معرضة لخطر التعذيب أو تعاني من غيره من ضروب سوء المعاملة. وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من إمكان أن تكون قيد الاحتجاز لسبب وحيد هو تعبيرها السلمي عن حقها في حرية التعبير والتجمع، ولذا فمن الممكن أن تكون سجيناً رأي.

حيث قبضت قوات الأمن على زهرة صالح، البالغة من العمر 39 سنة، في 8 نوفمبر/تشرين الثاني في عدن، بجنوب اليمن، أثناء انتقالها بسيارة في طريقها إلى أحد الفنادق. وهي معتقلة منذ ذلك الوقت دون أن يسمح لها بالاتصال بمحام أو بعائلتها. ويعتقد أنها محتجزة في "وحدة البحث الجنائي" في عدن.

وطبقاً لمعلومات تلقتها منظمة العفو الدولية من مصادر في اليمن، وصل منتسبون لقوات الأمن إلى بيتها قبيل منتصف ليلة 7 نوفمبر/تشرين الثاني للقبض عليها، ولكن عائلتها أبلغتهم بأنها لم تكن في المنزل ورفضوا السماح لهم بتفتيش البيت دون إبراز مذكرة تفتيش. وقبض على والدها في صباح 8 نوفمبر/تشرين الثاني وأفرج عنه بعد ساعتين. وفي حوالي الساعة العاشرة من صباح اليوم نفسه، فتشت قوات الأمن البيت ولكنها لم تتمكن من العثور عليها. وقبض عليها حوالي الساعة 6.30 من مساء 8 نوفمبر/تشرين الثاني عندما أوقفت قوات الأمن سيارة كانت تقلها. ولم تتضح أسباب القبض عليها، ولكن مصادر في اليمن أعربت عن اعتقادها بأنها استهدفت لكونها ناشطة لا تعوزها الجرأة في الكلام في "الحراك الجنوبي"، ولمشاركتها في مظاهرات الاحتجاج.

وكانت قد تعرضت للاعتقال فيما مضى ليومين في أكتوبر/تشرين الأول 2009 بالعلاقة مع الاحتجاجات في جنوب اليمن. والمعروف أن "الحراك الجنوبي"، وهو ائتلاف لعدد من الجماعات السياسية، انبثق عن موجة احتجاجات بدأت في 2007 وترى فيه الحكومة اليمنية تجسداً للدعوة إلى استقلال الجزء الجنوبي من البلاد.

يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الأصلية:

- لحث السلطات على ضمان الحماية لزهرة صالح من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والسماح لها على وجه السرعة بالاتصال المنتظم بمحاميين من اختيارها وبأهلها، وبتلقي الرعاية الطبية التي يمكن أن تكون بحاجة إليها؛
- لدعوة السلطات إلى الكشف عن أي تم وجهتها ضدها، وإلى ضمان اتساق أية إجراءات قانونية تتخذ ضدها مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛

- للإعراب عن بواعث قلقكم من إمكان أن تكون محتجزة لسبب وحيد هو ممارستها السلمية لحقها في حرية التجمع، وللإشارة إلى أن منظمة العفو الدولية سوف تعتبرها، في هذه الحالة، سجيناً رأي وتدعو إلى الإفراج عنها فوراً وبلا قيد أو شرط.

يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 27 يناير/كانون الثاني 2011 إلى:

وزير الداخلية

اللواء مطهر رشاد المصري

وزارة الداخلية

صنعاء، جمهورية اليمن

فاكس: +967 1 332 511 /+967 1 514 532 /+967 1 331 899

بريد إلكتروني: moi@yemen.net.ye

طريقة المخاطبة: صاحب المعالي

رئيس الجمهورية

سيادة الرئيس علي عبد الله صالح

مكتب رئيس جمهورية اليمن

صنعاء، جمهورية اليمن

فاكس: +976 1 274 147

طريقة المخاطبة: سيادة الرئيس

وابعثوا بنسخ إلى:

وزارة حقوق الإنسان

معالي الدكتورة هدى علي عبد اللطيف البان

وزارة حقوق الإنسان

صنعاء، جمهورية اليمن

فاكس: +976 1 444 838 /+967 1 419 555 /+967 1 419 700

بريد إلكتروني: mshr@y.net.ye

طريقة المخاطبة: معالي الوزيرة

وابعثوا بنسخ أيضاً إلى الممثلين الدبلوماسيين لليمن المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

اعتقال ناشطة بمعزل عن العالم الخارجي

معلومات إضافية

مضى نحو ثلاث سنوات على اندلاع مظاهرات الاحتجاج المتقطعة في جنوب اليمن. وبدأ هذه الاحتجاجات جنود متقاعدون من اليمن الجنوبي كانوا يشتكون على نحو متزايد من عدم تلقي المعاملة والرواتب وعائدات التقاعد نفسها التي يتلقاها الجنود المتحدرون من شمال البلاد. ومعظم هؤلاء الجنود المتقاعدين هم من المنتسبين السابقين لجيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة، المعروفة باسم اليمن الجنوبي. حيث تم إثر توحيد البلاد في 1990 إدماج جيشي اليمن الجنوبي والجمهورية العربية اليمنية، المعروفة باسم اليمن الشمالي، في جيش واحد لجمهورية اليمن الجديدة. بيد أن العديد من الجنود السابقين لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية طردوا من الجيش عقب الحرب الأهلية لسنة 1994، التي انتهت بهزيمة الجنوب. ويزعم هؤلاء، ومعهم من ظلوا في صفوف الجيش الحالي الموحد، أنهم يعانون من التمييز بالمقارنة مع الجنود القادمين من جيش الجمهورية العربية اليمنية. ويبدو أن "الحراك الجنوبي" كان وليد هذه الاحتجاجات، إضافة إلى معاناة الجنوبيين من التمييز العام، حسبما يرون.

وقد نظم "الحراك الجنوبي" عدداً من الاحتجاجات بشأن ما يراه تقاعساً من جانب الحكومة عن التصدي للتمييز الذي يعانيه أهالي جنوب البلاد. واتسم رد الحكومة على هذه الاحتجاجات باستعمال العصا الغليظة. حيث قتل عشرات من المتظاهرين أو ممن تواجدوا بالقرب من الأماكن التي وقعت فيها الاحتجاجات، وفي العديد من الحالات، بدأ أن هؤلاء قد قتلوا خارج نطاق القانون ودون أن يشكلوا أي خطر على حياة قوات الأمن أو الآخرين. ومنذ بدء الاحتجاجات في 2007، قبضت قوات الأمن على آلاف المتظاهرين والمارة، واعتقلتهم تعسفاً في العديد من الحالات، كما اعتقلت قياديين وناشطين في "الحراك الجنوبي".

وقد أصدرت منظمة العفو الدولية في أغسطس/آب 2010 تقريراً سلط الضوء على اللجوء المتصاعد من جانب الحكومة اليمنية إلى القوانين القمعية والأساليب غير القانونية للرد على التحديات التي تواجهها ولتكميم أفواه منتقديها. ولمزيد من المعلومات، يرجى العودة إلى التقرير المعنون *اليمن: القمع تحت الضغوط* (رقم الوثيقة: MDE 31/015/2010)، أغسطس/آب 2010، في الموقع:

<http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/report/yemen-abandons-human-rights-name-countering-terrorism-2010-08-24>

التحرك العاجل UA 258/10 رقم الوثيقة: MDE 31/015/2010

تاريخ الإصدار: 16 ديسمبر/كانون الأول 2010